



رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية
رقم 2020/25 بتاريخ 07 ماي 2020
بشأن أثر قرار الغاء طلب عروض على مأل شكاية قدمت للطعن في سلامة مسطرة فحص
العروض

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على شكاية شركة « » المتوصل بها بتاريخ 27 فبراير 2020 ؛
وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق
بالصفقات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق
باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛
و بعد دراسة عناصر التقرير المقدم إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية؛
وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ
07 ماي 2020،

أولا : المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، تطعن شركة « » في مشروعية قرار إقصاء عرضها
من المنافسة على طلب العروض رقم المعلن عنه من طرف
وبعد مطالبته بإطلاع اللجنة الوطنية للطلبات العمومية على موقفه من المؤاخذات الواردة في
الشكاية، أوضح في رسالة جوابه المتوصل بها بتاريخ 2020/04/07 بأن طلب العروض
موضوع الشكاية قد تم إلغاؤه بمقتضى قرار لصاحب المشروع صادر بتاريخ 28 فبراير 2020.

ثانياً: الاستنتاجات

حيث إن صاحب المشروع (.....) أكد أن طلب العروض موضوع الشكاية جرى إلغاؤه ؛
وحيث إن استمرار اللجنة الوطنية للطلبات العمومية في البت في شكاية معينة رهين باستمرار
توافر الشروط الشكائية والموضوعية المتطلبة لقبول هذه الشكاية، إذ لا يكفي توافر هذه الشروط عند تقديم
الشكاية وإنما لابد من استمرار قيامها إلى حين الفصل فيها ؛
وحيث إن الغاية التي استهدفت المشتكية الوصول إليها هي إلغاء مسطرة طلب العروض.
وحيث إن إقدام صاحب المشروع على إلغاء طلب العروض المطعون فيه يحقق الغاية المتوخاة
من اللجوء إلى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

ثالثاً : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على ما تقدم، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أن شكاية شركة « » أصبحت
غير ذات موضوع.